نشرة صحفية

3 فبراير 2013

# شعاع تطلق شركة مختصة بالتقسيط والتمويل الإيجاري المتوافق مع أحكام الشريعة في المملكة العربية السعودية

أعلنت شعاع كابيتال اليوم عن تأسيسها لشركة "الخليج للتقسيط" في المملكة العربية السعودية، وذلك في أعقاب النجاح الذي لاقته شركة الخليج للتمويل في دولة الإمارات. وستوفر الخليج للتقسيط منتجات التقسيط والتمويل الإيجاري المتوافقة مع أحكام الشريعة للشركات عبر مجموعة واسعة من القطاعات والأصول، على أن يتم تشغيلها قبل شركة الخليج للتمويل وفقاً لعقد إداري أبرمته الأخيرة مع شعاع.

وقال سمو الشيخ مكتوم حشر آل مكتوم، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لـ شعاع كابيتال ورئيس مجلس إدارة الخليج للتمويل:

"نحن متحمسون إزاء تأسيس شركة الخليج للتقسيط في المملكة العربية السعودية والذي يمثل خطوة استراتيجية هامة في سياق أعمال شعاع الائتمانية كنّا قد أعلنا عنها في شهر أكتوبر الماضي. كما تشكل الخليج للتقسيط فرصة لشعاع كابيتال لتأسيس أعمال ناجحة ضمن أكبر اقتصاد على مستوى المنطقة. ويعدّ استثمارنا في الخليج للتقسيط استثماراً في قصة النجاح السعودية، وهو يؤكد على ثقتنا الراسخة بالقطاع الخاص السعودي المتنامي."

هذا ويبلغ حجم إجمالي الناتج المحلي في المملكة، وهي كبرى اقتصاديات المنطقة، حوالي 435 مليار دولار، ومن المتوقع له أن ينمو بنسبة 4.5% خلال العام الحالي. وعلى الرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة تمثل ما يعادل 90% من قطاع الأعمال السعودي وتوظف حوالي 24.7% من القوى العاملة، إلا أنها تستأثر بحصة ضئيلة لا تتجاوز 2% من قروض المصارف السعودية. ونظراً لوجود أكثر من 220 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في المملكة، والعديد منها لا يحصل على التمويل اللازم، فمن الواضح أن مستويات الطلب على الخدمات الائتمانية تتخطى العرض.

ومن جانبه، صرح الدكتور صباح البنعلي، رئيس مجلس إدارة الخليج للتقسيط ونائب رئيس الخليج للتمويل:

"يعتبر دخولنا السوق السعودية فرصة ممتازة لتوسيع رقعة أعمال شعاع الجغرافية والعمل في سوق جديدة وديناميكية. لدينا خبرات منقطعة النظير في مجال العمل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسنتمكن عبر الخليج للتقسيط من مدّ قطاع الأعمال في المملكة بباقة متنوعة من الحلول الائتمانية. نحن على يقين بأن عدد كبير من الشركات تتطلب هذه الحلول، مما سيمهد لنا الطريق كي نستأثر بحصة كبيرة من السوق المحلية."

وقد تمّ تعيين دافيد هنت بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة الخليج للتقسيط في المملكة العربية السعودية. ويمتلك السيد هنت دراية متعمقة بالمنطقة وخبرة واسعة كعضو منتدب عمل في مجال الخدمات المالية في الأسواق الناشئة لمدة تزيد عن 24 عاماً، وبالتالي هو يمتلك كافة المؤهلات لقيادة أعمال الشركة وتوسيعها في المملكة. وشغل السيد هنت العديد من المناصب العليا والإدارية في مجموعة "أتش أس بي سي"، وشغل منصب العضو المنتدب ورئيس مجلس إدارة اللجنة التنفيذية لشركة "ساب تكافل"، إحدى الشركات السعودية الرائدة في مجال خدمات التأمين، كما عمل مؤخراً بمنصب رئيس خدمات التأمين في المنطقة في بنك "أتش أس بي سي" بالشرق الأوسط. وسيقود السيد هنت في الخليج للتقسيط فريق متمرس من المصرفيين والمختصين بالشؤون المالية والائتمانية.

وقال السيد هنت: "تعتزم الخليج للتقسيط تقديم الحلول التمويلية للشركات العاملة بمختلف القطاعات، من قطاع الإنشاءات والتطوير العقاري، إلى الرعاية الصحية والتعليم، سواء أرادت تلك الشركات تعزيز أعمالها أو توسيعها من خلال الاستحواذ على أصول جديدة، مثل المصانع والمعدات الثقيلة والمعدات الطبية وغيرها."

وأضاف: "هنالك طلب قوي في السوق السعودية على ما تقدمه الخليج للتقسيط من حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة، وستوفر حلول التقسيط والتمويل الإيجاري مصادر تمويل بديلة عن التسهيلات المصرفية. وتمتاز هذه الحلول بقلة تكاليفها، وتعزيزها للقدرة الشرائية لدى العملاء الذين ستتاح لهم فرصة شراء أصول جديدة بقدر أكبر من الاستقرار على الأمد الطويل، كما وأنها تخفف العبء عن رأس المال التشغيلي وتحسن مستويات التدفق النقدي لدى العملاء."

وستوفر الخليج للتقسيط التمويل الإيجاري عبر مجموعة متنوعة من الأصول الثابتة، بمدة تتراوح بين عام واحد وأربعة أعوام، ومن الممكن تخصيصها بشكل يتماشى مع احتياجات كل عميل، وذلك بناءً على مدة التمويل والدفعة الأولى وخطة الإيجار.

وقد تم بالفعل التفاوض مع اثنين من أكبر خمسة مزودين للمعدات الثقيلة في المملكة، الأمر الذي يؤكد جهوزية الخليج للتقسيط لممارسة أعمالها مباشرة، والذي سيعزز قدرة الشركة على الاستفادة من فرص النمو المجزية المتوفرة في قطاع الإنشاءات السعودي، حيث بلغ حجم العقود التي تم إرساؤها في العام 2011 270 مليار ريال سعودي، أي بارتفاع قدره 155% عن العام 2010.

يذكر هنا أن الخليج للتمويل ستتخذ من مدينة جدة مقراً لها، وستقوم بتوسيع أعمالها في المملكة خلال السنوات القليلة المقبلة.

**بيان تحذيري بخصوص التصريحات الاستشرافية**

تتضمن هذه الوثيقة بيانات أو تصريحات استشرافية، والتي لا تشكل حقائق تاريخية أو ضمانات للأداء المستقبلي، إنما تستند فقط إلى توقعاتنا ومعتقداتنا وافتراضاتنا الحالية بشأن مستقبل أعمالنا، والخطط والاستراتيجيات المستقبلية، والتقديرات، والأحداث والاتجاهات المتوقعة، والظروف الاقتصادية وغيرها من الظروف المستقبلية. ويمكن تمييز أي بيانات أو تصريحات استشرافية عموماً

من خلال استخدام مفردات مثل "نتوقع"، "نرجو"، "نعتزم"، "نخطط"، "نستهدف"، "هدف"، "ننوي"، "نؤمن"، "نقدّر"، "نرجح"، "استراتيجية"، "اتجاه"، "مستقبل"، "غاية"، "من الممكن"، "قد"، "ينبغي"، "سوف"، أو عكس هذه الكلمات أو غيرها من مشتقاتها أو شبيهاتها التي تشير إلى المستقبل.

وقد تشمل التصريحات الاستشرافية، على سبيل المثال لا الحصر، تصريحات بخصوص:

- النتائج التشغيلية المتوقعة مثل نمو الإيرادات أو الأرباح
- المستويات المتوقعة للنفقات واستخدامات رأس المال
- التقلبات الحالية أو المستقبلية في أسواق رأس المال وأسواق الائتمان وظروف السوق المستقبلية

ونظراً لكون التصريحات الاستشرافية متعلقة بالمستقبل، فإنها عرضة للتقلبات والمخاطر والتغيرات في الظروف التي يصعب التنبؤ بها، والتي يعدّ الكثير منها خارج عن سيطرتنا. وقد تختلف نتائجنا الفعلية وأوضاعنا المالية بشكل كبير عن تلك المشار إليها في التصريحات الاستشرافية. ولذلك، يجب أن لا تعتمد على أي من هذه التصريحات الاستشرافية. وتشمل العوامل الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في نتائجنا الفعلية ووضعنا المالي عن تلك المشار إليها في التصريحات الاستشرافية، على سبيل المثال لا الحصر: قدرتنا على الحفاظ على مستويات مناسبة من الإيرادات وضبط النفقات؛ والأوضاع الاقتصادية والمالية في الأسواق العالمية والإقليمية التي نعمل فيها، بما في ذلك التقلبات في أسعار الفائدة، وأسعار السلع والأسهم وقيمة الأصول؛ وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية، بما في ذلك قدرتنا على إدارة عملية إعادة توزيع ميزانيتنا العمومية بصورة فعالة وتحقيق التوسع في أعمالنا الاستراتيجية؛ موثوقية سياساتنا وإجراءاتنا وأساليبنا الخاصة بإدارة المخاطر؛ واستمرار التقلبات في أسواق رأس المال أو أسواق الائتمان؛ والأحداث الجيوسياسية؛ والتطورات والتغيرات في القوانين واللوائح، بما في ذلك تكثيف الأنظمة التي تحكم صناعة الخدمات المالية من خلال العمل التشريعي والقواعد المنقحة والمعايير التي تطبقها الجهات المنظمة التي نتبع لها.

ويستند أي من التصريحات الاستشرافية التي نقدمها في هذه الوثيقة والعرض فقط إلى المعلومات المتوفرة لدينا حالياً، وهي تنطبق فقط اعتباراً من التاريخ التي صدرت فيه. وليس هناك أي تمثيل أو ضمانات، صريحة أو ضمنية، فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو نزاهة المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة. ولا نتعهد بأي التزام تجاه تحديث أي تصريح استشرافي علناً سواء كان ذلك نتيجة لمعلومات جديدة أو تطورات مستقبلية أو غير ذلك.

– انتهى –

**نبذة عن شركة شعاع كابيتال ش.م.ع:** تقدم شعاع خدمات مالية متكاملة ترتكز على تلبية احتياجات العملاء، وتخدم من مقرها بدبي في الإمارات العربية المتحدة عملاءها من الشركات والمؤسسات فضلاً عن الشركات العائلية والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. وتختص شعاع في مجالات إدارة الأصول واستشارات الاستثمار المصرفي وخدمات أسواق رأس المال والتمويل الائتماني. وتأسست شعاع في العام 1979 وفقاً للمرسوم الأميري رقم 6، وهي شركة مساهمة عامة ومنظمة من قبل مصرف الإمارات المركزي كشركة استثمار مالية، وأسهمها مدرجة في سوق دبي المالي. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.shuaa.com

**للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بـ:**

نبيه طربيه

برنزويك غلف

+971 4 4466270

shuaa@brunswickgroup.com